تراها اسرائيل ، والنظام الاردني ، كطرف ، يظل بحاجة الى غطاء فلسطيني . **ان السياسة الاسرائيلية ازاء المسألة الفلسطينية في هذه المرحلة تقوم على اساس بلورة طرف فلسطيني محاور يأتي في مركز الوسط بين النظام الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية** ، ومثل هذا الطرف لا يمكن ان يولد الا من داخل الارض المحتلة ، وعبر اطرتتجاوز اطر تواجد المقاومةالفلسطينية داخل الارض المحتلة من جهة ، وتستوعب التواجد الاردني داخل الارض المحتلة من الجهة الاخرى . ومثل هذه الاطر لا يمكن ان تكون الا المجالس البلدية والقروية . وما يؤكد ذلك ، اصرار السلطات الاسرائيلية على توسيع قاعدة من يحق لهم حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية، فأدخلت تعديلات على قانون الانتخابات الاردني للمجالس البلدية ، ادت الى توسيع قاعدة الناخبين من ٣٥ الف كما كانت في العام ١٩٧٢ ، الى نحو ٨٨ الف ناخب ، كما سمحت التعديلات للموظفين الحكوميين بترشيحانفسهم للانتخابات دون الاستقالة من وظائفهم قبل شهر من اجراء الانتخابات . وواضح جدا ان توسيع القاعدة الانتخابية دفع بقوى اجتماعية من غير الملاكين الى المشاركة في الانتخابات ، وهي قوى لا شك احدثت تأثيرا في نوعية الذين فازوا في الانتخابات ولا سيما في المدن . لقد بدا ان السلطات الاسرائيلية المحتلة كانت على استعداد لاستيعاب التغييرات المحتملة في نوعية المجالس البلدية ، مقابل ان تعطي لهذه المجالس صفة تمثيلية اوسع لسكان الارض المحتلة ، وبمثل هذه الصفة يمكن لها انتتعامل مع المجالس البلدية ، ليس كمجالس لادارة بعض الخدمات المدنية ، ولكن كمجالس لها صفة من التمثيل السياسي – الى حد ما – .

٢) صحيح ان النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات، تؤكد ان تغييرا ليس بسيطا حدث في تركيبة المجالس البلدية والقروية لصالح القوى الوطنية . فمن اصل الـ ٢٠٥ مقعد نجح ١٤٨ وجها جديدا . ومن اصل ٢٢ رئيس بلدية سابق ، فشل عشرة في الحصول على اعلى الاصوات . كذلك فان انسحاب ابرز العناصر التقليدية امثال محمد علي الجعبري ومعزوز المصري وحمدي كنعان من الانتخابات ، يدل على ان هذه العناصر كانت تتوقع الفشل او احتمال الفشل ، وبالتالي انسحبت حتى لا يأتي فشلها بمثابة اعلان صارخ عن موتها السياسي . ان كل هذه الظواهر تؤكد ان تغييرا ليس بسيطا قد حدث . ولكن يجب اخذ هذا التغيير بحجمه ولا نبني عليه آمالا اكبر مما يحتمل . لقد نجحت مجموعة من العناصر الوطنية معروف بعضها بولائه لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعضها الآخر له علاقات قوية مع الجبهة الوطنية الفلسطينية ، اضافة الى مجموعة من العناصر ذات الانتماء الوطني ولكن بدون لون سياسي محدد ، ان مجموعة العناصر هذه متركزة في المدن بشكل رئيسي ، ولا سيما في مدن رامالله والخليل ونابلس ، اما القرى فلم تحدث فيها تأثيرات كبيرة ، وان استطاع عدد من العناصر الوطنية التحزيم على القيادات التقليدية والعائلية والفوز بالعضوية . ان هذه التركيبة المختلطة للمجالس البلدية والقروية ، ستعطي للعدو الاسرائيلي وكذلك النظام الاردنيمجالا للمناورة والتأثير على عدد منها وبالتالي ستكون حركة المجالس البلدية والقروية الجديدة ، محدودة سياسيا وضمن سقف محدد ، وهو السقف الذي لا يبعدها عن منظمة التحرير ، وبنفس الوقت لا يجعلها تصطدم معالنظام الاردني .فمجموعة المصالح الاقتصادية التي تربط الضفة الغربية بالضفة الشرقية، تعطي للنظام الاردني امكانية توجيه بعض الضغوطات على هذه المجالس للتأثير على سياستها . وهي ضغوطات لجأ اليها النظام الاردني سابقا للابقاء على قدرة من الحركة له داخل الارض المحتلة .

٣) ونحن نقيم نتائج الانتخابات ، يجب ان لا نغيب عن الذهن كون هذه الانتخابات تمت في وقت كانت/تشتعل فيه كل مدن وقرى فلسطين بانتفاضة عارمة ، وهي انتفاضة تجاوزت بكثير في اشكالها النضالية وشعاراتها السياسية ، قدرة المجالس البلدية الجديدة على استيعابها او الالتقاء معها بشكل مستمر، وبالتالي فان نتائج الانتخابات بقدر ما كانت احدى نتائج الانتفاضة وافرازاتها ، فانها لا يمكن ان تكون سقفا لها ، فالانتفاضة تظل اشمل واكبر ، ولعل هذا السبب ، الذي حدا